

الفصل السادس

استنزاف الفائض في مصر العثمانية

بدخول العثمانيون مصر عام 1517م، وإلحاقها بالخلافة العثمانية حدث قدر كبير من التغيير في النظام المالي والإداري الذي عرفته البلاد. كانت أهم ملامحه تعدد وتنوع أشكال الضرائب الزراعية، وظهور نظام الالتزام لجباية الضرائب، ومواجهة التوسع في أراضي الأوقاف التي غالباً ما كانت تُعفى من الضرائب. إلا أن أهم ما يميز هذا الفصل فهو يتضمن تحليل لبيانات واقعية خاصة بقريتين إحداهما في مصر العليا والأخرى في مصر السفلى، حيث تقدم هذه البيانات إجابات عن العديد من التساؤلات الخاصة بهذه الفترة من حيث حجم العبء الضريبي ونوعيته، والتي تؤكد أن ما يتم استنزافه داخلياً من الفائض الاقتصادي يفوق كثيراً عن ما يتم استنزافه خارجياً. ثم دراسة لميزانية الدولة عند نهاية هذا العهد بهدف محاولة تقدير الفائض الاقتصادي، ومعرفة حجم ما يستخدم منه في عملية إعادة الإنتاج وحجم ما يبدد منه، مع تتبع مسار حجم الفائض المُبدد للتعرف على نسبة التبديد الداخلي مقارنة بنسبة التبديد الخارجي.

أولاً: ضرائب الأتبان الزراعية:

كانت المشكلة الكبيرة التي واجهت العثمانيين عند فتح مصر عظم اتساع أراضي الأوقاف والتي أضرت ضرراً بالغاً بحصيلة الضرائب حيث كانت تلك الأراضي مغفأة من ضريبة الميرى المقررة على الأرض الزراعية. و قدرت نسبة مساحة الأرض الموقوفة عند بداية الفتح بنحو 40% من جملة الأراضي المسجلة، وفي تقدير آخر ثلثي المساحة المنزرعة. ورغم ذلك أصدر السلطان سليم مرسوماً في 24 ربيع الآخر 923هـ يقضى بعدم التعرض لتلك الأوقاف بما في ذلك وقف غريمه السلطان الغوري. إلا أنه وبعد عودته إلى الآستانة وتعيين خاير بك على ولاية مصر مكافأة له على خيانة السلطان الغوري والانضمام بجنوده إلى جانب العثمانيين صدرت الأوامر بجباية الخراج من أراضي الأوقاف. وفي عام

960هـ/1522م أوعز السلطان العثماني إلى والى مصر بفك الأوقاف نظراً لضعف الخزنة المرسله واستادا لرأى مفتى الأستانة. إلا أن ذلك القرار ووجه بمقاومة عنيفة من أئمة المذاهب الثلاثة - الشافعية، والحنبلية، والمالكية - أما إمام المذهب الحنفي فقد وافق على الفك إذا ما كانت هناك حاجة ملحة لصالح المسلمين. وكانت أراضي الأوقاف التي لا يتمكن مستغليها من إبراز وثائق صحة وقفها تضم فوراً لأراضي الميرى، وكانت عملية التفتيش على تلك الأراضي تتم بشكل شبه دائم حيث تصدر الأراضي المخالفة كما حدث في تريخ عام 1017هـ/1908م. ورغم هذا الموقف المتشدد تجاه أراضي الأوقاف كان بعض السلاطين يأمرهم بوقف أراضي جديدة لصالح المساجد في محاولة لامتصاص غضب المشايخ ومثال ذلك وقف السلطان مراد عام 997هـ والمقدر بنحو 5497 فدان، ووقف زوجة السلطان سليمان في نفس العام والمقدر بنحو 14754 فدان، ووقف والده السلطان مراد عام 1036هـ والمقدر بنحو 4780 فدان⁽⁴⁵⁾.

1- تقدير وجباية الضرائب: ارتبطت عملية فك الزمام في مصر بتغيير نظام الحكم حيث يسعى الحاكم الجديد للتعرف على حيازات الأراضي بغرض تعديلها، وتحديد الحجم المناسب للضرائب المفروضة عليها، وهو ما حدث عند دخول السلطان سليم مصر حيث أمر بفك زمام مصر وإعادة مسح الأراضي. وجاء في **قانون نامة مصر** والمعروف بقانون **نامة سليمان أن أرض مصر ملكا للسلطان**، مع استثناء ما يثبت مصداقيته من أوقاف ورزق وأملاك. ونص القانون على إعداد سجلات تفصيلية عما تحويه كل قرية من الأموال السلطانية، ورسوم الكشوفية، ورسوم الشياخة، وأموال الرزق والوقف والأملاك لاختلاف كل منهم في التعامل الضريبي ويجب أن يوقع على تلك السجلات كل من والي والدفتار، ثم تختم ويسلم لأهل كل قرية **تذكرة** أي بطاقة تحتوى على التزاماتها. وعند مسح الأراضي وفرزها تضاف الأراضي غير الموثقة لأراضي الميرى ويطلق عليها **الأراضي الديونية**، كما تضم أيضا أراضي المهمل والمهجور من أراضي الأوقاف. أما أراضي الرزق الجيشية والتي كانت تخرج من ديوان الجيش إلى بعض الأمراء في العصر المملوكي فكان على أصحابها إبراز **مربعات الرزق** أي السندات الدالة عليها ولا تضم لأراضي الدولة. وبالنسبة لأراضي الرزق الأحباسية رزق أحباسيا وهى الأراضي التي ترصدها الدولة للإنفاق من ريعها على المساجد والعلماء والزوايا فإنها تبقى بأيدي أصحابها ببقاء الجهة المرصدة عليها أصلاً، فإذا

اندثرت أو خربت الجهة المرصدة فانه يعاد رصدها على جهات أخرى من جهات الخير. أما الأوقاف فيتم التفتيش عليها والتأكد من حساباتها أولاً بأول. وبخصوص أملاك المماليك الجراكسة الذين قتلوا أثناء الفتح العثماني أو تغيّبوا عن مصر فإنها تضم للميرى على أن تبقى أوقافهم على حالها طالما ثبت صحة الوقف. ومما يذكر أن فك الزمام الذي أمر به السلطان سليم تم انجاز، عام 1527م واستغرق إعدادة عشر سنوات، وأصبح هو المرجع المعول عليه عند إعادة التحقق من الحيازات، وعندما لا تثبت الحيازات في بيانات هذا المسح يتم الرجوع إلى دفاتر الجراكسة⁽⁴⁶⁾. وهناك اعتقاد سائد بأن أراضي الوقف والرزق كانت معفاة من الضرائب، إلا أن دراسة الوثائق تثبت أن بعضاً من هذه الأراضي كانت تخضع لضريبة الميرى بناء على طلب الواقف بغية التقرب منوالي، كما أن هذه الأراضي كانت تدفع مال الحماية وهي ضريبة رمزية مقررة على هذه الأراضي، كما عثر على وثائق تغيد دفع بعض أراضي الأوقاف لضرائب ضيافة، ومغارم سلطانية، وضرائب خراج دون توضيح لأسباب ذلك. وعلى العموم فقد كان ذلك بداية لصراع طويل بين الدولة وأرباب الأوقاف والرزق بغرض تعميم فرض الخراج على هذه الأراضي⁽⁴⁷⁾. تضمن قانون نامة سليمان قواعد تقدير الضرائب على الأراضي الزراعية، فاشتراط أن تكون عملية مسح الأراضي وقت نمو الزرع على أن تسجل في سجل الشاهد ثم تفرغ في بطاقة خاصة بكل قرية يتم على أساسها جمع الأموال المفروضة.

2- أنواع الضرائب: وقع الفلاح المصري تحت وطأة العديد من ضرائب الأتليان التي كانت المصدر الأول لإيرادات الخزنة. ومن هذه الضرائب الميرى، والغايظ، والبرانى، والكشوفية.

أ - الميرى: يمثل المال الميرى ضريبة الأتليان الرسمية التي تفرضها الدولة بعد تقسيم الأراضي إلى فئات ثلاث وفقاً لخصوبتها. وقد شهدت ضريبة الميرى زيادات رسمية عرفت باسم (المضاف) وهو مبلغ كان يضاف في ظروف معينة إلا أنه يصبح بعد ذلك جزءاً أساسياً من المال الميرى، ويوضح الجدول التالي رقم (6) بيان بقيمة ضريبة الميرى لبعض السنوات. يتضح من هذا الجدول أن إجمالي الضريبة الرسمية على الأتليان ارتفعت بمقدار 54.7 مليون باره خلال 141 عام، حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية في الفترة الأولى 1.2%، وفي الفترة الثانية 0.3%، وفي الفترة الثالثة 2% وهي كما نرى معدلات ضئيلة خاصة إذا

ما عرفنا أن القيمة الحقيقية للبار، كانت في انخفاض مستمر. أما شكوى الفلاحين من الضرائب فكان مصدرها الضرائب الأخرى على النحو التالي:

جدول رقم (7): بيان بضريبة المال الميرى بالبارة للسنوات

(1658، 1706، 1760، 1798م).

السنة	الوجه البحري	الوجه القبلي	إجمالي
1069هـ/1658م	18498349	05065596	23563945
1118هـ/1706م	27639613	10034777	37674390
1174هـ/1760م	32627888	11450808	44078696
1213هـ/1798م	57297707	20922784	78220491

المصدر:

- عبد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصري في القرن الثامن عشر، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، صص 120-125.

ب - الفايط: الفايط هو الفرق بين المال الميرى المقرر والإيجار الفعلي الذي كان يفرضه الملتزم على الفلاحين. فبينما تراوح المال الميرى المقرر على الفدان قبيل وصول الحملة الفرنسية بين 66 بار، و140 بار، حسب جودة الأرض فان إيجار الأرض تراوح بين 369 بار، و600 بار، أي أن الفايط المتحصل من الفدان الواحد تراوح بين 303 بار، و460 بار، وبذلك تراوحت نسبة زيادة الفايط عن المال الميرى بين 329% و459% وهو كما نرى فائض ضخم كان يذهب للملتزم.

ج - البرانى: وهى ضريبة كان الفلاح يدفعها في صورة عينية وكانت معروفة قبل الغزو العثماني واستمرت بعده إلى عام 1611م حين استبدلها الوالي محمد باشا بقيمة نقدية كي يحد من مبالغة رجال الإدارة في تحصيل الضريبة العينية. وكانت هذه الضريبة تعرف بالعوادات وتقدم غالبا على هيئة سمن وأغنام وعسل ونجاج، وقد بلغ عدد هذه العادات في بعض القرى أربعون عادة كما في قرية أبو غالب بولاية الغربية، وسبعون عادة كما في قرية ميت الأقرق في نفس الولاية، كما تلاحظ أن القرى الفقيرة كانت تعفى من ضريبة البرانى. هذا وتسجل العادات الموجودة قبل الغزو العثماني تحت اسم برانى قديم، وتسجل العادات التي فرضت بعد الغزو تحت اسم برانى جديد.

- ء - **الكشوفية:** وهى ضريبة مخصصة لنفقات الإدارة المحلية في الأقاليم ويدفع منها مرتبات الموظفين والعسكر المحليين، وتكاليف ترميم الجسور. وقد ظهرت هذه الضرائب في دفاتر الالتزام ابتداء من عام 1668م حيث لم تكن تسجل قبل ذلك، وتلاحظ أيضا إعفاء القرى الفقيرة من هذه الضريبة. وقد فرضت ضريبة الكشوفية مرتين لذلك أطلق على الأولى كشوفية قديمة، وعلى الثانية كشوفية جديدة. وقد تضمنت **الكشوفية القديمة** ثلاثة بنود هي:
- * **مال الجهات** ويخصص إيرادها لموكب الترفيه الذي يسبق المحمل المسافر إلى مكة.
 - * **خدمة العسكر** ويخصص عائدها لدفع رواتب الجند المحليين.
 - * **الكلفة** وهى نثرات تتفق على رسل الإدارة الذين يوفدون بالرسائل إلى القرى.
- أما **الكشوفية الجديدة** فقد تضمنت أيضا ثلاثة بنود هي:
- * **رفع المظالم** وقررها محمد بك أبو الذهب بغرض حماية الفلاحين من غزوات البدو.
 - * **مال التحرير** وقررها أيضا محمد أبو الذهب ونفس الغرض.
 - * **الكلفة** وهى غير محددة القيمة وتحصل عينا للإنفاق على مرافقي الحاكم (48).

جدول رقم (8): بيان بالضرائب المفروضة على بعض النواحي عام 1213هـ/1798م

المكان	ناحية أطسا ولاية الفيوم		ناحية الاخصاص ولاية أطفيح		ناحية الدودين ولاية الغربية		ناحية صرفه ولاية أطفيح	
الضريبة	بارء	%	بارء	%	بارء	%	بارء	%
الفايط	89193	62.7	82106	67.5	26992	34.1	22980	97.6
البراني	3000	2.2	4871	4.0	404 29	37.1	-	-
كشوفية	5706	4.0	-	-	-	-	-	-
جملة	97899	68.9	86977	71.5	56396	71.2	22980	97.6
الميرى	44247	31.1	34666	28.5	22833	28.8	556	2.4
الإجمالي	14214	100	12164 3	100	79229	100	23536	100

المصدر: جمع وحسب من:

- عبد الرحيم عبد الرحمن، **الريف المصري في القرن الثامن عشر**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1986، صص

جدول رقم (9): بيان بالضرائب المفروضة على بعض النواحي عام 1215هـ/1800م

المكان	ناحية شبرا قباله، ولاية الغربية	ناحية الزنكلون، ولاية الشرقية	ناحية البلاشون، ولاية الشرقية
الضريبة	قرش* %	قرش %	قرش %
الفايظ	72240	77042	250817
البرانى	68331	49086	751200
جملة	140571	126128	1002017
الميرى	71722	48537	169231
الإجمالي	212293	174665	1171248

* القرش = 40 بار

المصدر: جمع وحسب من:

– على بركات، تطور الملكية الزراعية في مصر (1813 – 1914) وأثر على الحركة السياسية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1977، ص 14.

بدراسة بيانات الجدولين أرقام (8)، (9) تتضح بعض النتائج الهامة:

أ – أن ضرائب الميرى التي تحصل عليها الدولة تراوحت نسبتها بين 27.8% و 33.8%، إلا أنها بلغت نحو 14.5% في ناحية البلاشون، و 2.4% فقط في ناحية صرغه-.

ب – أن نواحي -شبرا قباله، الزنكلون، البلاشون، الاخصاص، الدودتين، صرغه- كانت معفاة من ضريبة الكشوفية.

ج – أن ناحية صرغه- كانت معفاة من ضريتي الكشوفية والبرانى على اعتبار أنها من القرى الفقيرة وتدفع ميرى قدره 556 بار، فقط، ورغم ذلك فإنها تدفع فايز للملتزم قدر 22980 بار، مما يوضح مدى سطوة الملتزم على الفلاحين.

د – أن باقي الضرائب -الفايظ والبرانى والكشوفية- تراوحت نسبتها بالتالي بين 66.2%، و 72.2% ووصلت إلى 85.5% في ناحية البلاشون، و 97.6% في ناحية صرغه-.

ثانياً: الميزانية المصرية لعام 1789م.

كان للدراسة الموجزة حول مالية مصر منذ فتحها السلطان سليم والتي أعدها الكونت ستيف ضمن **كتاب وصف مصر** أهمية كبيرة في التعرف على إيرادات ومصروفات الدولة المصرية في ذلك الوقت. وتوضح هذه الدراسة أن جملة موارد الخزنة بلغت نحو 116.7 مليون بارة، وجملة المصروفات نحو 99.9 مليون بارة، وأن الفائض والمقدر بنحو 16.8 مليون بارة يمثل قيمة (الخزنة) المرسله للاستانة⁽⁴⁹⁾. أما أمين سامي فقد أورد في جانب المصروفات مبلغ 4.5 مليون بارة لترميم القلاع، و2 مليون بارة أثمان سكر وخلافه، ثم 2.8 مليون بارة نفقات متاثرة وبذلك ترتفع جملة المصروفات إلى 109.2 مليون بار، وبذلك تنخفض قيمة الخزنة إلى نحو 7.5 مليون بارة⁽⁵⁰⁾. إلا أن ستيف يعود فيذكر أن كل من مراد بك وإبراهيم بك كانا يستقطعان 9.2 مليون بارة تحت رسم تكاليف إرسال الخزنة، وعلى ذلك تكون قيمة الخزنة المرسله بالفعل 7.5 مليون بارة. وقد دعي هذا الموقف السلطان العثماني إلى إرسال مندوبين عنه لتسلم الخزنة كاملة من الوالي في القاهرة، ويتحمل هو تكاليف نقلها للاستانة⁽⁵¹⁾.

1- موارد الخزنة المصرية: تضمنت موارد الخزنة المصرية كل ما يتم تحصيله تحت اسم الميرى، بالإضافة إلى ضريبة الأشخاص (الجزية). ويلاحظ أن التزمات الجباية كانت ظاهرة عامة في ذلك الوقت وليست ظاهرة خاصة بالزراعة فقط، وعلى ذلك فإن ما يدخل الخزنة كان هو القدر المقرر على الملتزم دفعه وليس مجمل الضريبة التي كان يقوم بتحصيلها فعلا.

(أ) ميرى الأطيان: هو الجز، من ضريبة الأطيان المعروف باسم الخراج، وهو قيمة ما يدفعه الملتزمون للدولة. وقدر بنحو 80 مليون بارة، وهو المصدر الأول لموارد الخزنة حيث بلغت نسبته 68.6% من جملة الإيرادات. **(ب) ميرى الأوقاف:** من المعروف أن أراضي الأوقاف كانت معفاة من ضرائب الميرى إلا أن بغض الدوائر المتشعبة فرضت عليها هذه الضريبة وبالتالي تضمنتها ميزانية الدولة. وقد بلغت قيمة هذه الضريبة 442 ألف بار، بنسبة 0.4%، وبالتالي ترتفع نسبة ميرى الأطيان الزراعية إلى 69%. **(ج) رسوم الجمارك:** كان في مصر أربعة مناطق رئيسية لجباية الضرائب هي جمركي بولاق ومصر العتيقة بالقاهرة، وجمرك الإسكندرية، وجمرك دمياط، وجمرك السويس. ويقوم بتحصيل رسوم الجمارك أمراء

الفرق العسكرية من الانكشارية بالاستعانة بعدد كبير من الموظفين من ذوى الخبرة في تقدير الرسوم وفقا لجداول معدة لهذا الغرض. ويطلق على الرسوم المحصلة من المناطق اسم **الجمارك الكبرى**، وهى مختصة بالتجارة الخارجية حيث كانت هناك أيضا رسوم جمركية على التجارة الداخلية أطلق عليها **الجمارك الصغرى** ويتم تحصيلها عند بوابات المدن. وهذه الضرائب تختلف عن ضرائب الأسواق والوكالات التي تحصل على السلع المباعة بالفعل. وقدرت قيمة رسوم الجمارك الكبرى بنحو 19.6 مليون باره بنسبة قدرها 16.8% من جملة الإيرادات، بينما لم نجد تقدير للجمارك الصغرى. (ء) **رسوم التجارة والحرف**: وهى رسوم متعددة تفرض على جميع الأنشطة التجارية والحرفية والصناعية والاستخراجية، وكان أمراء الممالك يحصلون إلى التزام تحصيلها مقابل توريد ضريبة ميرى للخزانة. وبلغت جملة هذه الرسوم 3.2 مليون باره بنسبة 2.7% من جملة الإيرادات. ويمكن الإشارة إلى أهم تلك الرسوم على النحو التالي: **رسوم الوكالات**: وهى رسوم تحصل على سلع يتم تداولها في مكان واحد مثل وكالات القطن ووكالات الأرز ووكالة الزعفران وغيرهما. **رسوم الاحتكارات**: وهى رسوم تدفع للخزينة نظير تمتع صاحب الاحتكار بالانفراد بالنشاط، ومثال ذلك احتكار صناعة النشادر، واحتكار تجارة السنامكى، واحتكار الصيد في البحيرات. وعلى سبيل المثال بلغت رسوم احتكار الصيد في بحيرة المنزلة 44.8 ألف باره. **رسوم الجباة**: وهى رسوم يدفعها بعض المتنفذين مقابل الحصول على حق جباية بعض الضرائب، مثل ملتزم ضرائب البحرين الذي يقوم بتحصيل رسوم على المراكب العاملة في النيل والبحيرات، وملتزم الخرقة الذي يقوم بتحصيل رسوم على المهرجين والطبالين والغوازي. (هـ) **ميرى الوظائف**: مع ضعف قدرة الدولة على دفع المرتبات قامت بمنح كبار الموظفين حق جباية الضرائب من قرى محددة أو أنشطة محددة، وعلى ذلك فرضت الدولة ضرائب على دخول الموظفين وليس على رواتبهم فقط وهى بذلك تقترب من فكرة الضريبة العامة على الدخل. فعلى سبيل المثال دفع الوالى ضريبة قدرها 1.6 مليون باره، ودفع أمين الضربخانه 582.5 ألف باره، ودفع أمير الاحساب 443.6 ألف باره. وقد بلغت جملة هذه الضرائب 10.9 مليون باره بنسبة 9.3% من جملة الإيرادات. (و) **ميرى الأشخاص**: وهى ضريبة الجزية المفروضة على غير المسلمين، ويقوم بتحصيلها أغا الجزية الذي يستخدم مجموعة من

المحصلين نظير حصولهم على نسبة من هذه الضريبة. وقد بلغت قيمة تلك الجزية 2.5 مليون باره بنسبة 2.2% من جملة الإيرادات.

2- مصروفات الخزنة المصرية: تتمثل مصروفات الخزنة في الإنفاق على الجيش ومحمل مكة ومراتب الموظفين ومعاشات الأيتام والأرامل وعمار البلاد. ويجب التنويه بأن هناك إنفاقات أخرى تقع على عاتق الملتزمين والكشاف وهي خارج ميزانية الدولة.

(أ) محمل مكة: بلغت تكاليف محمل مكة 42 مليون باره تمثل 42.1% من جملة إنفاقات الخزنة. ويضم المحمل بالإضافة إلى كسوة الكعبة ما يعرف باسم (الصرة) التي احتوت على 16 مليون باره نقداً، وأطعمة وغلل، ومفروشات وشموع وزيوت إضاءة لمسجدي مكة والمدينة. **(ب) الأعمال والمنشآت الخيرية:** بلغت جملة الإنفاقات على الأعمال والمنشآت الخيرية نحو 14 مليون باره، وتتمثل بنود إنفاقها في مصروفات كل من: جامع الأزهر، والتكايا والزوايا، ورواتب علماء الدين، وكذلك نفقات المسجد الأقصى فيما عرف بإرسالية القدس. **(ج) مصروفات الجيش:** بلغت مصروفات الجيش نحو 29.9 مليون باره من بينها 29.7 مليون باره مرتبات للضباط والجنود، ونحو 200 ألف باره فقط مؤن وذخائر عسكرية. **(د) معاشات الأيتام والأرامل:** بلغ قيمة ما يصرف للأيتام والأرامل نحو 8.4 مليون باره استفاد بها زوجات وأبناء المماليك الذين لا يتركون ثروات لذويهم، بالإضافة إلى ما ينفق على أهل السبيل والمشايخ. **(هـ) مراتب الموظفين:** بلغ قيمة ما يصرف من الخزنة كمراتب لموظفي الدولة 2.9 مليون باره من بينها 908 ألف بار، مرتب الوالي وحده.

(و) عمارة البلاد: للأسف احتل هذا البند الموقع الأخير في ميزانية الدولة وبلغت جملة الإنفاقات عليه 2.7 مليون باره الإنفاق على مقياس النيل، وتطهير مجرى العيون وآبار المياه وتقوية الجسور، وإزالة الطين المتراكم أسفل القناطر.

3- مدخل لقياس الفائض الاقتصادي: استعرضنا فيما سبق إيرادات ومصروفات الخزنة المصرية وفقاً لما سجله رجال الحملة الفرنسية. إلا أن هذه البيانات لا تعطي صورة دقيقة عن حجم الفائض الاقتصادي المتولد خلال ذلك العام بسبب عدم احتساب قيمة الضرائب العينية المدفوعة، وبسبب عدم إيراد حصيلة بعض الضرائب لعدم العثور على

السجلات الإجمالية الخاصة بها، وهناك سبب ثالث وهو أن عدد كبير من الضرائب لا تورّد أصلاً للخزنة تما تحصل لصالح الملتزمين والكشاف. وفي جانب المصروفات هناك عدد من الإنفاقات لا تتحملها الخزنة وإنما يتحملها الكشاف والملتزمين. وسنحاول فيما يلي إعادة تقدير موارد ومصروفات ذلك العام.

جدول رقم (10): بيان بموارد ومصروفات الخزنة المصرية عام 1213هـ/1798م.

إيرادات الخزنة المصرية			مصروفات الخزنة المصرية		
بنود الإيرادات	ألف باء	%	بنود المصروفات	ألف باء	%
ميرى الأقطان	80018	68.6	محمل مكة	42072	42.1
ميرى الأوقاف	442	0.4	منشآت خيرية	13892	13.9
رسوم الجمارك	19639	16.8	مصروف الجيش	29873	29.9
تجارة وحرف	3173	2.7	الأيتام والأرامل	8439	8.5
ميرى الوظائف	10872	9.3	مرتبات الموظفين	2938	2.9
ميرى الأشخاص	2509	2.2	عمارة البلاد	2654	2.7
إجمالي إيرادات	116652	100	إجمالي مصروفات	99868	100

المصدر: جمع وحسب من:

- الكونت استيف، دراسة موجزة حول مالية مصر منذ فتحها السلطان سليم الأول إلى أن فتحها القائد العام بونابرت، كتاب وصف مصر، المجلد الخامس، ترجمة: زهير الشايب، مكتبة الخانجي بمصر، القاهرة، 1979م.

أ - الضرائب الزراعية: من المعروف أن الضرائب الزراعية كانت تجبى نقداً في الوجه البحري، وتجبى نقداً وعينا في الوجه القبلي، وقد أوردت الميزانية حجم الجباية النقدية فقط بالنسبة لضرائب الميرى أما الضرائب الأخرى فتم تحصيلها عينا معايرة بإردب الشعير باعتبار، وحدة قياس تتسبب إليه باقي المحاصيل. وعلى ذلك أعيد حصر الضرائب العينية المدفوعة ثم تحويلها إلى ما يعادلها من إردب القمح "إردب القمح يعادل 1.5 إردب شعير" ثم تعادل الكمية وفقاً لإردب القاهرة، وأخيراً ضرب الكمية الناتجة في 280 باراً، ثمن إردب القمح في ذلك العام وعلى ذلك تصبح:

قيمة الفايز	495.8 مليون باره بدلا من 274.2 مليون باره
قيمة الكشوفية	101.8 مليون باره بدلا من 49.9 مليون باره
قيمة الميرى	148.2 مليون باره بدلا من 80.0 مليون باره

مع ملاحظة أن الملتزم كان يستغل أرض الوسية لحسابه الخاص بدون دفع ضرائب عنها، فإذا أخذنا بنسبة أرض الوسية التي اتفق عليها المؤرخون وهى 10% من مساحة زمام الملتزم فانه يجب أن تضاف إلى حصيلة الملتزم 10% من قيمة الفايط الذي يتحصل عليه، وعلى ذلك ترتفع حصيلة الملتزمين إلى 545.4 مليون باره. وإذا انتقلنا لأراضى الأوقاف المغفأة أصلا من الضرائب عدا ضريبة الحماية وهى ضريبة زميدة للغاية، بالإضافة إلى ضريبة ميرى فرضت على بعض أوقاف السلاطين والولاة نجد أن حصيلة الخزانة منهما بلغت نحو 442 ألف باره فقط أي أقل من نصف مليون باره. ومن المعروف أن نسبة أراضى الأوقاف عند دخول السلطان سليم بلغت عند أقل التقديرات 40% من جملة مساحة الأطنان الزراعية وبافتراض أن الدولة نجحت حتى نهاية العهد العثماني في انتزع نصف هذه المساحة من أيدي منتفعيها فانه يمكن تقدير قيمة عائد الأوقاف والذي يتصرف فيه النظار بما يعادل نسبة الضرائب المفروضة على الأراضى الأخرى. وعلى ذلك تقدر قيمة هذه النسبة بنحو 159.1 مليون بار، "20% من قيمة الضرائب الزراعية" تضاف إلى ميرى الأوقاف المسجل في الميزانية ليصل إلى 159.5 مليون باره، وبذلك ترتفع قيمة الضرائب الزراعية إلى 954.9 مليون باره.

ب - رسوم الجمارك: ورد في ميزانية علماء الحملة الفرنسية الرقم الإجمالي للرسوم الجمركية المحصلة من الموائى الرئيسية الأربعة جمركى بولاق ومصر العتيقة، وجمرك الإسكندرية، ودمياط، والسويس كما وردت قيمة الرسوم الفعلية المدفوعة في جمركى دمياط والسويس، وعندما سجلت قيمة الرسوم المدفوعة في باقى الموائى تم الاستناد إلى أقوال التجار حيث لم يستدل على سجلات تلك الموائى. وعند إعادة النظر في أقوال التجار نجد أنها مجافية تماما للحقيقة، حيث ذكر التجار أن المحصل في جمرك الإسكندرية يعادل المحصل من جمرك دمياط، وأن المحصل من جمركى بولاق ومصر العتيقة يبلغ 15 مليون باره. وبمقارنة هذه الأقوال بالمحصل الفعلي من السويس والبالغ 36.8 مليون باره بالموارد للخرنة والبالغ 6.1 مليون باره يتبين أن ملتزمين التحصيل احتجزوا لأنفسهم 83.4% من جملة المحصل الفعلي وقاموا بتوريد نسبة 16.6% فقط. كما بلغ المحصل الفعلي من دمياط 11.6 مليون باره والموارد منه للخزانة 2.3 مليون باره أي بنسبة 19.8% فقط. فإذا طبقنا تلك النسب على المورد الفعلي في جمركى بولاق ومصر العتيقة يتبين أن الرسوم

الفعلية المحصلة تبلغ 23.9 مليون باره، وب نفس الأسلوب يتبين أن الرسوم الفعلية المحصلة في جمرك الإسكندرية تبلغ 40.9 مليون باره. وعلى ذلك تصبح جملة الرسوم الجمركية المحصلة 113.2 مليون باره وليس 74.9 مليون باره كما ورد عند علماء الحملة، ويتم توريد 19.5 مليون باره فقط للخزانة بنسبة 17.2% بينما يحصل بكوات الانكشارية ملتزمين تحصيل الجمارك على الباقي فيما عدا جمرك السويس والذي احتفظ الوالي بالتزامه لنفسه.

ج - ميرى الأشخاص: بدراسة ضريبة الجزية المحصلة من غير المسلمين تبين أنها كانت تحصل على ثلاث فئات عليا ووسطى ودنيا، ويتولى أحد أغوات الممالك التزام جمع الجزية باستخدام عدد كبير من المحصلين. ويوضح الجدول التالي رقم (16) أن جملة الجزية المحصلة بلغت 19.1 مليون باره يبلغ نصيب الخزنة منها 2.5 مليون باره فقط بنسبة 13.2% ، بينما يحصل الملتزم على 16.6 مليون باره بنسبة 86.8% يدفع منها 4.2 مليون باره للمحصلين ونحو 400 ألف بار، رواتب ومعاشات. وبالتالي يتحصل الملتزم بعد خصم هذه المدفوعات على 11.9 مليون باره بنسبة 62.6% من جملة الحصلة.

ء - الأعباء الأخرى على الفلاحين: تمثلت الأعباء الأخرى المفروضة على الفلاحين في (الفرن) وهى نوع من المغارم كان يفرضها كبار الأمراء والممالك عند مرورهم بالقرى خاصة أثناء الصراعات فيما بينهم، و(العونة) وهى العمل في أرض الملتزم بدون أجر، و(السخرة) وهى العمل في المرافق العامة مثل جرف الجسور السلطانية. فإذا أضفنا هذه الأعباء إلى الضرائب التي كان يتم تحصيلها لتبين مدى ضخامة الأعباء التي وقعت على كاهل الفلاح في ظل نظام الالتزام، وللأسف لا توجد أية بيانات تساعد على تقدير قيمة هذه الأعباء ويوضح الجدول التالي رقم (17) بيان بالقيمة الفعلية المحصلة بناء على تقديرات الدراسة.

جدول رقم (11): بيان بالضرائب النقدية على الأطنان والوزنة في ميزانية عام (1213هـ/ 1798م).
(القيمة بالبار)

بند	قيمة البنود	جملة البنود	إجمالي عام	%
جملة الفايط			180158507	44.6
براني قديم	45350673			
براني جديد	48178849			
جملة البراني			94069522	23.3
مال الجهات	6951288			
خدمة العسكر	4396313			
كلفة	6217313			
كشوفية قديمة	17564914			
رفع المظالم	16274839			
فرقة التحريز	7096194			
كلفة	8944547			
كشوفية جديدة	32315580			
جملة الكشوفية			49880494	12.3
تطهير الترع	632891			
الجاوشية	1073508			
مضاف	1706399			
أصل الميرى	78311491			
جملة الميرى			80017890	19.8
إجمالي الضرائب وتعادل 15242554 فرنك فرنسي			404126413	100

المصدر: جمع وحسب من:

- الكونت استيف، دراسة موجزة حول مالية مصر منذ فتحها السلطان سليم الأول إلى أن

فتحها القائد العام يونانيرت، كتاب وصف مصر، المجلد الخامس، الطبعة الأولى: ترجمة: زمير

الشايب، مكتبة الخانجي، القاهرة، صص 62-70.

جدول رقم (12): بيان بالضرائب النقدية والعينية على الأطنان عام 1213هـ/1798م

البيان	مصر العليا		مصر السفلي	
	باره		باره	إردب شعير
ميرى	67859423		12158467	365073
كشوفية	40609892		9270602	278361
فايظ وبراني	234688844		39539185	1187213
الإجمالي	343158159		60968254	1830647

المصدر: جمع وحسب من:

- الكونت استيف، دراسة موجزة حول مالية مصر، مرجع سبق ذكره، ص 108

جدول رقم (13): القيمة النقدية للضرائب العينية المحصلة من مصر العليا عام 1213هـ/1798م.

البيان	إردب شعير	تعادل بإردب القمح	تعادل ما قيمته بالبارء
ميرى	365073	243382	68146960
كشوفية	278361	185574	51960720
فايظ و براني	1187213	791475	221613000
إجمالي	1830647	1220431	341720680

المصدر: حسب من الجدول السابق باستخدام معطيات التحول.

جدول رقم (14): إجمالي قيمة الضرائب النقدية والعينية للأطنان عام 1213هـ/1798م.

(القيمة بالآلف بارن)

البيان	مصر العليا			مصر السفلي	إجمالي الضرائب أحصلة	%
	نقدي	عيني	جملة			
ميرى	12159	68147	80306	67859	148165	19.9
كشوفية	9271	51961	61232	40610	101842	13.6
فايظ و براني	39539	221613	261152	234689	495841	66.5
الإجمالي	60969	341721	402690	343158	745848	100

المصدر: جمع وحسب من الجدولين (12)، (13).

جدول رقم (15): بيان بتقدير للرسوم الجمركية الفعلية عام 1213هـ/1798م

البيان	الرسوم الموزعة للخزنة	تقدير الفرنسيين للرسوم الفعلية	تقدير الدراسة للرسوم الفعلية
1- جمركي بولاق ومصر	4311872	15000000	23954844
2- جمرك الإسكندرية	6744396	11548104	40875127
3- جمرك دمياط	2318162	11548104	11548104
4- جمرك السويس	6071056	36842876	36842876
الإجمالي العام بالبيان	19445486	74939084	113220951
الإجمالي العام بالفرك	692735	2610719	4033436

المصدر: نتائج الدراسة.

جدول رقم (16): بيان بقيمة الجزية من غير المسلمين عام 1213هـ/1798م

البيان	عدد البطاقات	القيمة الرسمية للفرد	قيمة محاسبة الحصل	دخل الحصل	جملة القيمة الرسمية	جملة المورد من الحاصلين	إجمالي دخل الحاصلين
الطبقة الغنية	9000	553	440	113	4779	3960000	101.7
الطبقة الفقيرة	18000	283	220	63	5094	3960	1134
المعوزين	63000	143	110	30	9009	6930	2079
الإجمالي	90000	-	-	-	19080	14850	4230

المصدر: - الكونت استيف، دراسة موجزًا حول مالية مصر، مرجع سبق ذكره، ص 207.

هـ - نتائج تقديرات الدراسة: يتضح مما سبق أن الإيرادات الفعلية المحصلة لعام 1213هـ/1798م تبلغ نحو 1115.5 مليون بارة على الأقل، وذلك نظراً لعدم توفر بيانات عدد كبير من الرسوم وعدم توفر مؤشرات تساعد على تقديرها. أما جملة إنفاقات الدولة والمقترة بنحو 99.9 مليون بارة فهي الأقرب إلى الصحة نظراً لتحميل الفلاحين بجزء كبير من نفقات الإدارة المحلية من خلال عدد كبير من الرسوم تحت تسميات متعددة كما هو واضح بدراسة حالة كل من قريتي الأنبوطيين وطهطا. وقد التزم الكشاف بدفع رواتب عدد

كبير من الموظفين بلغت في جملتها 20.3 مليون باره، كما التزم الولي شخصيا بدفع نفقات مماثلة بلغت جملتها 1.8 مليون باره ويمكن تصور تدفقات الموارد على النحو التالي:

جدول رقم (17): بيان تقديري بالموارد الفعلية المحصلة عام 1213هـ/1798م

البيان	المورد: للخزنة	المورد الآخرون	إجمالي
ضرائب الزراعة	148.6	806.3	954.9
رسوم الجمارك	19.6	93.8	113.4
ضريبة الأشخاص	2.5	16.6	19.1
التجارة والحرف	3.2	14.0	17.2
الوظائف	10.9	-	10.9
الإجمالي	184.8	930.7	1115.5

المصدر: نتائج الدراسة.

* **ضريبة الفايط والمقدرة** بنحو 545.4 مليون باره تؤول بالكامل للملتزمين.

* **ضريبة الكشوفية والمقدرة** بنحو 101.8 مليون باره تؤول إلى الكشّاف الذين ينفقون منها 20.3 مليون باره على هيئة مرتبات، وتبقى لهم 81.5 مليون باره.

* **ضريبة الميرى والمقدرة** بنحو 148.2 مليون باره تؤول بالكامل لخزانة الدولة.

* **عائد الأوقاف والمقدرة** بنحو 159.5 مليون باره يؤول منها 0.4 مليون باره لخزانة الدولة بينما تؤول 159.1 مليون باره لنظار الأوقاف والمتنفذين عليها.

* **رسوم الجمارك والمقدرة** بنحو 113.4 مليون باره يؤول منها 19.6 مليون باره لخزنة الدولة، بينما تؤول 63.1 مليون باره لملتزمين الجمارك من ضباط الانكشارية، 30.7 مليون باره للوالي نظرا لالتزمه بجمرك السويس.

* **رسوم التجارة والحرف والمقدرة** بنحو 17.2 مليون باره يؤول منها 3.2 مليون باره لخزنة الدولة، بينما تؤول 14.0 مليون باره لأصحاب الاحتكارات وملتزمين الجباية .

* **ضريبة الجزية والمقدرة** بنحو 19.1 مليون باره يؤول منها 2.5 مليون باره لخزانة الدولة بينما تؤول 16.6 مليون باره لأغا الجزية حيث ينفق منها 4.6 مليون باره على المحصلين وغيرهم، ويحتفظ لنفسه بنحو 12.0 مليون باره.

* **ضريبة الوظائف والمقدرة** بنحو 10.9 مليون باره تؤول بالكامل لخزانة الدولة.

وعلى ذلك يبلغ إجمالي حجم الجباية 1115.5 مليون باره، تحصل الخزنة على 184.8 مليون باره بنسبة 16.6%، ويحصل الأمراء والملتزمون على 930.7 مليون باره بنسبة 83.4%. وبالنظر إلى جانب الإنفاقات التي يقوم بها الأمراء والكشاف والملتزمون (حيث لا توجد أية تقديرات لحجمها) يمكن الاسترشاد بنسبة إنفاقات الكشاف وأغا الجزية حيث توفرت بيانات عنها وتبلغ نحو 25% من جملة العائد، وعلى ذلك يمكن تقدير إنفاقاتهم والتي تمثل في أغلبها مرتبات لموظفين ومحصلين بنحو 232.7 مليون باره، وبالتالي يبلغ صافى ما يتبقى بأيديهم 698 مليون باره.

أما إنفاقات الخزنة والبالغة 184.8 مليون باره أمكن حصر 99.9 مليون باره منها كإنفاقات مسجلة، 16.9 مليون باره قيمة الخزنة المرسلة للأستانة، ويتبقى 68 مليون باره لم يتم رصدها وبالتالي فمن غير المعروف إن كانت تعتبر فائض في الميزانية أم أنفقت على بنود غير معلومة.

شكل رقم (1): بيان بمسار تدفق حجم الجباية عام 1213هـ/1798م
بالمليون باره

		جملة الجباية		
		115.5	% 100	
أمراء وملتزمين		جملة الخزنة		
930.7 % 83.4		184.8 % 16.6		
صافى	إنفاقات	غير مبين	خزنة الأستانة	إنفاقات الخزنة
698.0	232.7	68.0	16.9	99.9
% 62.5	% 20.9	% 6.1	% 1.5	% 9.0

يتبين من التحليل السابق عدد من النتائج الهامة يمكن إيجازها فيما يلي:

- * تسيطر الدولة على 16.6% من جملة الجباية، بينما يسيطر الأمراء والملتزمين والكشاف وأفراد الطبقة الأرستقراطية على 83.4%.
- * تمثل الإنفاقات 29.9% من جملة الجباية، تسيطر الدولة على توجيه ثلث هذه الإنفاقات وسيطر الأمراء والملتزمين على توجيه الثلثين.
- * الصافي بعد الإنفاقات والذي تبلغ نسبته 70.1% يقدر بمبلغ 782.9 مليون باره وهو ما يمكن اعتباره تجاوز حجم الفائض الاقتصادي.
- * حجم الفائض المبدد خارجيا تمثل في قيمة خزنة الآستانة وتبلغ 16.9 مليون باره بنسبة 1.5% من جملة الجباية، ونسبة 2.2% من جملة الفائض.
- * يمكن إضافة تكاليف محمل مكة "42.1 مليون بار" إلى الفائض المبدد خارجيا وعلى ذلك يخصم من نفقات الخزنة ويضاف لجملة حجم الفائض الاقتصادي ليصبح 825 مليون بار. وعلى ذلك يصبح جملة الفائض المبدد خارجيا "الخزنة + المحمل" 59 مليون باره بنسبة 7.2% من جملة ذلك الفائض.
- * حجم الفائض المبدد داخليا على أيدي الأمراء والملتزمين وأفراد الطبقة الأرستقراطية يقدر بنحو 698 مليون باره بنسبة 62.5% من جملة الجباية، ونسبة 89.2% من جملة الفائض بدون قيمة الحمل، ونسبة 84.6% من جملة الفائض مع حساب قيمة المحمل.
- * هذه النتائج تؤكد

أن الفائض الاقتصادي المصري خلال فترة الحكم العثماني لم يوجه بصورة رشيدة في إعمار البلاد، بل تم تبديده داخليا على أيدي الأمراء والبكوات من الملتزمين والكشاف ومحتكري جباية الضرائب والجمارك من أفراد الطبقة الأرستقراطية المسيطرة على ذلك الفائض، وليس بسبب استنزاف ذلك الفائض عن طريق نزحه للآستانة وهو ما ركن إليه غالبية من تصدوا لمحاولة تفسير حالة الركود الاقتصادي خلال فترة حكم الدولة العثمانية.

ثالثاً: دراسة حالة في الريف المصري:

أفاد كتاب **وصف مصر** كثيراً في التعرف على واقع الضرائب الزراعية في المجتمع المصري، ونحاول فيما يلي دراسة وتحليل بيانات عام 1798م التي أوردتها **الكونت ستيف** عن قريتين من القرى المصرية زمن الحملة الفرنسية، الأولى في ولاية الغربية بمصر السفلي والثانية في ولاية أسيوط بمصر العليا.

1- قرية الأنبوطين وتوابعها بمصر السفلي: تقع قرية الأنبوطين وتوابعها بقلوة ومنية حبش بولاية الغربية. وقد بلغ زمام تلك القرية وتوابعها 3209 فدان من بينها 56 فدان أراضى رزقة بأسماء أشخاص ومغاة من الضرائب، و31 فدان أراضى بور ومنافع، ثم أرض الالتزام وبلغت مساحتها 3122 فدان من بينها 171 فدان أرض أوسية و2651 فدان أراضى فلاحية. أما التوزيع النسبي لهذه الأراضي فكان على النحو التالي:

شكل رقم (2): نسب أراضي قرية الأنبوطين وفقاً للحيازات

(%)

أرضى البور ومنافع	أرضى رزقه	أرضى الالتزام
1.0	1.7	97.3

أرضى الأوسية	أرضى الفلاحة
5.5	94.5

وصنفت الأراضي المزروعة إلى أربعة درجات:

- (أ) أراضى رديئة يطلق عليها **أراضى المناجر** بلغت مساحتها 146 فدان، وفرضت عليها ضريبة قدرها 12232 باراً بمتوسط قدره 83.8 باراً للفدان.
- (ب) أراضى ضعيفة يطلق عليها **أراضى دون** بلغت مساحتها 1510 فدان، وفرضت عليها ضريبة قدرها 168413 باراً بمتوسط قدره 111.5 باراً للفدان.
- (ج) أراضى متوسطة الخصوبة يطلق عليها **أراضى وسط** بلغت مساحتها 1295 فدان، وفرضت عليها ضريبة قدرها 138544 باراً بمتوسط قدره 107 باراً للفدان.

(هـ) أراضي جيدة الخصوبة يطلق عليها (أراضي عال) بلغت مساحتها 171 فدان، وفرضت عليها ضريبة قدرها 17389 بار، بمتوسط قدر 101.7 بار، للفدان. ويتضح من هذه البيانات أن ضريبة الأراضي الدون أعلى من ضريبة الوسط، وتلك أعلى من ضريبة الأراضي العال وذلك على عكس المفروض مما يثبت أن واقع التحصيل الفعلي للضريبة يختلف عن التقدير الرسمي لها.

أضيف إلى ضريبة الميري التي تم تحصيلها والتي بلغت 336578 باره ضريبة أخرى باسم المضاف بلغت 24980 بار، وبالتالي يصبح إجمالي المال الحر 361558 بار، خصمت منها مصاريف محلية قدرها 63508 بار، ليصبح صافي المال الحر 298050 بار، يتم توزيعه بين السلطان وحاكم الولاية فيما عرف باسم الكشوفية القديمة (مال الجهات، وخدمة العسكر، وكلفة السلطان) والملتزم على النحو التالي:

شكل رقم (3): متحصلات المال الحر بالبار، وتوزيعه النسبي

336578	الميري
24980	المضاف
361558	المال الحر
63508 -	مصروفات
298050	صافي المال الحر

السلطان	حاكم الولاية	الملتزم
106336 بار	19089 بار	172625 بار
35.7 %	6.4 %	57.9 %

ثم دفعت تلك القرية ضرائب أخرى تحت تسميات ثلاث: (أ) براني قديم، وبلغت 156096 بار، أنفقت في شراء جمال وجديان وخراف وسمن للضيوف، وهدية للكاشف، وهدية لقائمقام الولاية، وثلاث هدايا للملتزم بالإضافة لضيافة خدم القائمقام. (ب) براني جديد بلغت 108192 بار، أنفقت في شراء سمن ونجاج وخراف، وأجرة شيران عمل بالجسور، وعادة تدفع للملتزم وأخرى لكخيا الملتزم وثلاثة لحاجب الملتزم، ونشريات مختلفة. (ج) كشوفية جديدة،

وبلغت 60198 بار، وتضم فردة رفع المظالم، وفردة التحرير، ومكلفة جديدة. وبعد إضافة هذه الضرائب الثلاث إلى صافي المال الحر السابق تقدير بنحو 298050 بار، يصبح الإجمالي العام 622536 بار، توزع على النحو التالي:

شكل رقم (4): جملة المتحصلات بالبار وتوزيعها النسبي

صافي المال الحر	298050
براني قديم	156096
براني جديد	108192
كشوفية جديدة	60198
الجملة	622536

السلطان	حاكم الولاية	الملتزم
106336 بار	79287 بار	436913 بار
17.1 %	12.7 %	70.3 %

شكل رقم (5): نسب أراضي قرية الأنبيوتين وفقا لخصوبتها

(%)

أراضي مناجر	أراضي دون	أراضي وسط	أراضي عال
4.7	48.4	41.4	5.5

يتضح من ذلك التوزيع أن الأموال المرسلة للسلطان والمتمثلة في ضريبة الميرى ومتضمنة المضاف تمثل 17.1% من جملة المتحصلات، وأن الأموال المرسلة إلى حاكم الولاية والمتمثلة في ضريبة الكشوفية (19089 كشوفية قديمة + 60198 كشوفية جديدة) تمثل 12.7%، أما الأموال المحصلة لصالح الملتزم والمتمثلة في مجموع (172625 فايط) + (156096 براني قديم + 108192 براني جديد) نظراً لأن البراني يمثل انفاقات تحت إشراف الملتزم، أما الفايط فيمثل صافي دخله مضافاً إليه الدخل من أرض الوسية وهو غير مبين في هذه الحالة، وتمثل نسبة هذه المتحصلات 70.2% من الجملة.

جدول رقم (18): بيان بزماء قرية الأنطوين وتوابعها مقسمة وفقا لدرجة الخصوبة وضريبة الميرى عام 1213هـ/ 1798م.

(المساحة بالفدان، والضريبة بالبار)

الأرض	مناجزة		عال		وسط		دون	
	ضريبة	مساحة	ضريبة	مساحة	ضريبة	مساحة	ضريبة	مساحة
أنطوين	8.7	114	13.6	126	96.2	899	45.3	440
بقولولة	3.5	32	2.4	31	42.3	396	-	-
جببش	-	-	1.5	14	-	-	123.1	1070
إجمالي	12.2	146	17.4	171	138.5	1295	168.4	1510

المصدر: جمع وحسب من:

- الكونت استيف، دراسة موجزة حول مالية مصر منذ فتحها السلطان سليم الأول إلى أن فتحها القائد العام يونابرت، كتاب وصف مصر، المجلد الخامس، الطبعة الأولى، ترجمة: زهير الشايب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1979، صص 79-81.

2- قرية طهطا وتوابعها بمصر العليا: تقع قرية طهطا وتوابعها (العاتمة، المدمر، الواقات، كوم العرب، الهلة، الساحل القبيات، الحومدية، الطليمات، تيز، فزرة، جهينة، القرنة، الخضر، عنبس، أولاد إسماعيل، الحرافشة، بنى عمار، كوم أشقاو) بولاية أسيوط. يبلغ زمام تلك القرية وتوابعها 9647 فدان، تزرع ذرة صفراء (بنارى) في الموسم النيلي على مساحة 2046 فدان، وتزرع قمح وشعير (شتيوى) في الموسم الشتوي على مساحة 7601 فدان، وذلك نظرا لارتفاع مستوى سطح الأرض وضرورة ريهها صناعيا. تقوم هذه القرية بدفع ضرائبها نقدا وعينا شأنها في ذلك شأن جميع قرى صعيد مصر. فدفعت ضريبة الميرى 237161 بار، نقدا للموسم النيلي بمتوسط قدر 111 بار، للفدان، بينما دفعت 168736 بار، نقدا للموسم الشتوي بمتوسط قدره 22 باره فقط للفدان نظرا لأن باقي ضريبة الشتوي تدفع عينا كما سنوضح فيما بعد. وتتبع مسار توزيع الضريبة النقدية في الشكل رقم (2/10) يتبين ما يلي:

(أ) حاكم الولاية حصل على نصيبه بالكامل وهو عبارة عن مال الكشوفية والبالغ 131664 بار. (ب) الملتزم لم يتبقى له أي فائض حتى الآن ليحصل عليه. (ج) السلطان حصل على 212097 بار، بينما كان المطلوب له 439514 باره لذلك يقوم الملتزم بدفع الفرق 227417 بار، إلى السلطان من ماله الخاص حتى يفي بالمطلوب. (د) قام الملتزم بعد ذلك بجمع

ضريبة البرانى بغرض الصرف على الانفاقات المحلية وهى 930549 بار، من بينها 331627 بار، برانى قديم، و598922 بار، برانى جديد، إلا أنه قام أولاً باقتطاع 227417 بار، لنفسه وهى القيمة التى دفعها للسلطان، ثم استولى على الباقي كفايظ خاص به. (هـ) أما الانفاقات المحلية المطلوبة لهذه القرية وتوابعها والبالغة 628380 بار، فقد تم جمعها من القرية باسم المضاف. وعلى ذلك يصبح التوزيع النهائي للمتحصلات النقدية على النحو الموضح بالشكل رقم (2/11):

شكل رقم (6): المتحصلات النقدية بالبار، وتوزيعها النسبي

إجمالي المال الحر 398597		
مصرفات محلية - 52136		
صافي المال الحر 343761		
السلطان	حاكم الولاية	الملتزم
212097 بار	131664 بار	صفر
61.7 %	38.3 %	0.0 %

شكل رقم (7): التوزيع النهائي للمتحصلات النقدية

1274310 بار		
السلطان	حاكم الولاية	الملتزم
439514 بار	131664 بار	703132 بار
34.5 %	10.3 %	55.2 %

يتضح من ذلك أن نصيب السلطان من الضريبة النقدية في قرية طهطا وتوابعها 34.5% بينما كان في قرية الأنبطين وتوابعها 17.21%، وهذا يعنى انخفاض نصيب كل من حاكم الولاية والملتزم في قرية طهطا، إلا أن ذلك الانخفاض تم تعويضه عند توزيع الضريبة

العينية. عند تحصيل الضريبة العينية كانت المعايير تتم بإردب القمح مع استخدام معاملات تحويل (إردب القمح يعادل 1.5 إردب شعير، ويعادل 1.25 إردب فول أو عدس أو بسلة). ذكرنا أن الضريبة العينية فرضت على زراعات الموسم الشتوي والبالغة 7482 فدان، تم إعفاء 119 فدان أرض وسية الملتزم وفرض على الباقي وقدر 7363 فدان ضريبة عينية تعادل نحو 3244 إردب قمح بمكيال القاهرة (مكيال إردب مصر العليا يعادل 1.8 مكيال إردب القاهرة) أي بمتوسط قدر 0.44 إردب للفدان. ويتبع مسار توزيع تلك الضريبة العينية تبين استقطاع 12020 إردب كمصروفات للإدارة المحلية وبالتالي يصبح صافي الضريبة العينية 20624 إردب قمح تعادل 30936 إردب شعير تم توزيعها على النحو التالي:

شكل رقم (8): متحصلات الميرى العينية وتوزيعها النسبي

30936 إردب شعير		
السلطان	حاكم الولاية	الملتزم
8073 إردب	4918 إردب	17945 إردب
26.1 %	15.9 %	58.0 %

قام ملتزم القرية بتحصيل ضريبة براني لصالح الكاشف تعادل 4366 إردب شعير أنفق منها على حماية الجسور 2170 إردب واحتجز لنفسه 2196 إردب، وعلى ذلك يصبح إجمالي الموزع 33132 إردب شعير. كما قام الملتزم مرة أخرى بتحصيل 20200 إردب شعير بحجة زيادة المصروفات المحلية. وبمحاولة تقدير جملة الضرائب المحصلة من تلك القرية تم تحويل جملة الضرائب من 33132 إردب شعير إلى ما تعادله من قمح وهو 22088 إردب، وحيث بلغ ثمن إردب القمح في تلك السنة 280 باره يكون الإجمالي 6184640 بار، فإذا أضفنا إليها الضرائب النقدية المنفوعة وهي 1274310 بار، يصبح الإجمالي العام 7458950 بار، أي ما يقرب من 7.5 مليون باره عن مساحة مزرعة قدرها 9647 فدان، وبذلك يبلغ متوسط قيمة الضريبة نحو 773 بار، للفدان، بينما بلغ متوسط قيمة الضريبة المحصلة من قرية الأنبوطين وتوابعها نحو 213 بار، للفدان.